(٢) القضية الفلسطينية عربيا

ان التغيرات التي طرأت على مستوى العلاقة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد السوفياتي ، وما تبع ذلك من تطورات في الساحة القومية على صعيد الاعلان عن قيام دولة الوحدة بين مصر وليبيا ، تحتم علينا ان نلقي بعض الضوء على خلفية علاقة الاتحاد السوفياتي بالقيادات الوطنيـة في العالم الثالث لما لذلك من علاقة مباشرة بالتحرك الثوري العربي بصورة اجماليـة ، وبالتحرك الثـوري الفلسطيني بصورة خاصة .

ان الاتحاد السوفياتي هو قوة الردع الاساسية تجاه التواجد الامبريالي الاميركـي . فالوجـود السوفياتي في منطقة البحر الابيض المتوسط هو تحييد للطاقة الهجومية التي يمثلها الوجود الامبريالي الاميركي في المنطقة بالنسبـة للاهداف المرحليـة المشروعة للثورة العربية المعاصرة . اي ان الاتحاد السوفياتي ، حين يتحالف مع القـوى العربية التقدمية ، يضع نفسه في موضع يتلاقى فيه مع اهداف الثورة العربية المرحلية. فالاتحاد السوفياتي ليس مجرد صديق ، بل هو بالضرورة حليف . لكن هذا التلاقي المستمر لا يعني بالضرورة التلاقي الدائم ، ولا يعني الارتباط العضوي نظرا للتباينات العقائدية القائمة أو المحتملة والتي يمكن ان تجعل المساندة في مستوى العلاقة الالية او العضوية . ومع ذلك فان التحالف مع الاتحاد السوفياتي يجب ان يكون مطلبا استراتيجيا للثورة العربية المعاصرة للاسباب الثلاثة التالية :

اولا — ان قدرة التحرك الثوري العربي على انجاز التغييرات المطلوبة في الواقع العربي وعلى ترجيح القوى العربية الذاتية عـلى الكيان الصهيوني الاسرائيلي في المنطقة ، ترتبط ارتباطا وثيقـا بالتحالف مع القوة الكبرى التي هي قادرة ، بحكم مصالحها واستراتيجيتها ، علـى احتواء قدرة الانقضاض الاميركي على اهداف الثورة العربية المرحلية والثابتة ، وبالتالي الغاء هذه القدرة .

ثانيا — ان التحالف العضوي بين الولايات المتحدة واسرائيل والقوى الرجعية العربية ، يشكل بحد ذاته قوة مادية قادرة على عرقلة مسيرة الثورة العربية المعاصرة اذا لم تتمكن هذه الثورة من ارساء معادلات جادة ومستديمة مع القوى العالمية المناهضة للامبريالية . **ثالثا** — ان هذا التحالف العربي مع الاتحاد السوفياتي ، يتمشى ويتوافق مع سياسة عدم الانحيـاز . فاللاانحياز لا يعني موقفا وسطيا متساوي المسافـة بين الامبرياليـة الاميركية والمعسكر الاشتراكي المناهض للامبريالية، بل بالعكس ، ان سياسة عدم الانحيـاز تعني انحيازا للقوى التصحيحية الكامنة في كلا الكتلتين مع الادراك بأن احتمالات سلامة المنهج والسياسة العامة مرجحة بشكل حاسـم في كتلة المعسكـر الاشتراكي . وبالتالي ، وفي ظل عدم حدوث اي تعديل في المعادلة الاميركية — الاسرائيلية ، فان التعديل الذي يمكن ان يطرأ على المعادلة العربية — السوفياتية غير مبرر الا اذا كان باتجاه التماسك الاشد عضوية والاكثر كثافة .

هنا علينا ان ندرك بأن الاتحاد السوفياتي قد تخلى عن سياسة التزمت الستاليني التي اقتضتها ظروف التكوين الاشتراكي وظروف الحرب العالمية الثانية. وجد الاتحاد السوفياتي نفسه ، بنسب متفاوتة وفي مراحل مختلفة ، متجاوبا مع النظرات الاستقلالية والتطلعات التحررية التي ميزت سياسة اللاانحياز في دول العالم الثالث الحديثة الاستقلال . وكان من جراء ذلك حدوث تلاق منتظـم بين الاتحـاد السوفياتي وبين الحركات التحررية الاصيلة في العالم . لكن هذا التلاقي لم يكـن بالضرورة ، وباستمرار ، خاليا من التوتر والاختلافات في وجهات النظر خاصة وان استقرار الاتحاد السوفياتي كدولة كبرى ذات مصالح استراتيجية كونية حتم عليـه سلوكا اتسم بتمازج بين المصالـح الاستراتيجية الكونية ومصالح الثورة العالمية المعاصرة . هذه الملامح المتوترة في اطار التحالف بين دول العالم الثالث المتحررة والاتحاد السوفياتي ، ادخلت الى العلاقات الدولية ، والى منطق الثورات المعاصرة تعديلات جذرية خاصة على المواقف الدوغمائية السابقة لكل من الاتحاد السوفيـاتي والحركات الثورية في العالم الثالث . هذا لا يعني ، بالطبع ، عدم استمرار المواقف المتزمتة للذين لم يتمكنوا من استيعاب وهضم التعديلات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي وعلى موازين القـوى وعلى السلوك المذهبي للثورات المعاصرة . لقد نظـر الموقف المتزمت للاتحاد السوفياتي ايام ستالين ،